

رفعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة جزئيا الأوامر القضائية التي منعت تنفيذ قرارات الرئيس دونالد ترامب بدخول مواطني 6 دول اسلامية الى البلاد.

نصر لترامب - انتوني زورشر، بي بي سي، واشنطن

هذا نصر لدونالد ترامب. فامكانية دخول الولايات المتحدة بالنسبة للمهاجرين واللاجئين من الدول المعنية - اذا لم تكن لديهم علاقات مثبتة مع اشخاص او جهات في البلاد من خلال العلاقات الأسرية او الدراسة او العمل - أصبحت اصعب بكثير.

ويؤكد قرار المحكمة العليا السلطات الواسعة التي منحها القضاء للرئيس الامريكي في مجال الأمن الوطني. وكانت تسري في بعض الدوائر مخاوف من أن التنفيذ العشوائي للإدارة لسياساتها ازاء الهجرة قد تسبب ضررا دائما لسلطات الرئيس. ولكن يبدو أن هذا الأمر ليس صحيحا بموجب القرار الأخير.

إذ قال قضاة المحكمة في قرارهم إن للحكومة "مخولة بحماية أمن الوطن"، ويشمل ذلك القدرة على اغلاق الحدود اعتمادا على تقييم للتهديدات الخارجية - في الوضع الراهن على الأقل.

وسيتدارس قضاة المحكمة العليا آراء مؤيدي القرار الرئاسي ومعارضيه في الخريف المقبل، ولكن حينذاك لن يكون الموضوع ذا اهمية. وللادارة الآن فترة امدها ثلاثة شهور لاعادة النظر في سياستها ازاء الهجرة وبلورة تعليمات جديدة. في غضون ذلك، أصبحت أبواب امريكا اصغر قليلا.

كما وافقت المحكمة العليا - ارفع محكمة في الولايات المتحدة - على طلب استثنائي تقدم به البيت الأبيض للسماح بتطبيق جزء من قرار حظر دخول اللاجئين الى الولايات المتحدة.

وقال قضاة المحكمة العليا إنهم سيبحثون في شهر تشرين الأول / أكتوبر المقبل ما اذا كان ينبغي العمل بسياسة ترامب حيال حظر السفر او الغاء العمل بها.

وينص قرار المحكمة العليا على حظر دخول مواطني 6 دول اسلامية الى الولايات المتحدة لمدة 90 يوما وحظر دخول اللاجئين لمدة 120 يوما.

وجاء في قرار الحكم الذي اصدرته المحكمة العليا الاثنين، "من الناحية العملية، هذا يعني أن الأمر الرئاسي لا يمكن تنفيذه بحق مواطني الدول الاجنبية الذين لديهم ادعاء ذو مصداقية بعلاقة شرعية مع شخص او جهة في الولايات المتحدة".

ومضى القرار للقول "ولكن كل المواطنين الاجانب الآخرين سيكونون عرضة للقرار الرئاسي".

وقالت المحكمة إنها لا يمكنها تأييد قرارات المحاكم الدنيا التي منعت تنفيذ القرار الرئاسي بحق الاجانب الذين لا علاقة لهم بالولايات المتحدة على الاطلاق.

وجاء في القرار أيضا "ان منع هؤلاء الاجانب من دخول البلاد لا يشكل أي عبء على أي جهة امريكية نتيجة العلاقات التي تربط هذه الجهات بالمواطن الاجنبي المعني".

وكانت سياسة ترامب ازاء دخول مواطني ست دول الى الولايات المتحدة قد دخلت في طريق مسدود منذ نقضها

قضاة في ولايتي هاواي وميريلاند الذين قرروا انها تمييزية.

وكانت هذه المحاكم اصدرت قرارات تنقض امرا رئاسيا معدلا بهذا المعنى بعد أيام فقط من اصداره في السادس من آذار / مارس الماضي.

وكان قرار ترامب الأصلي الذي صدر في الـ 27 من كانون الثاني / يناير قد أجب احتجاجات كبيرة في عدة مطارات أمريكية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 28/06/2017

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com